

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة (المجموعة)
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 مارس 2018
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة (المجموعة)
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 مارس 2018
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

صفحة
2 - 1
3
4
5
6
7
35 - 8

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
بيان المركز المالي المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
بيان التدفقات النقدية المجمع
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة / المساهمين المحترمين
شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد قمنا بالبيانات المالية المجمعة لشركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 مارس 2018، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 مارس 2018، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة للتطبيق في دولة الكويت.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، كما قمنا بالالتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقبي الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمجموعة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال واللوائح المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.



مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم



على محمد كوهري
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 156
عضو في PrimeGlobal

دولة الكويت
30 مايو 2018

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 مارس 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	إيضاح	الموجودات
12,683,971	13,065,304		نقد في الصندوق ولدى البنوك
20,151	1,915,904	3	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,196,503	1,427,697	4	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
190,899	56,527	5	قروض ممنوحة للغير
-	24,684,458	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
30,712,563	-	7	موجودات مالية متاحة للبيع
28,989,894	27,238,287	8	استثمار في شركات زميلة
833,946	820,525	9	استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
-	3,000,000	10	أدوات دين بالتكلفة المطفأة
3,000,000	-	11	استثمار محتفظ به حتى الاستحقاق
29,663,774	33,091,259	12	عقارات استثمارية
107,291,701	105,299,961		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
52,716,573	37,530,333	13	قروض
-	14,000,000	14	قروض من أطراف ذات صلة
4,084,591	3,983,865	15	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
56,801,164	55,514,198		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية :			
25,528,372	25,528,372	16	رأس المال
(297,374)	(300,655)	17	أسهم خزانة
3,046,592	3,046,592		علاوة إصدار
12,764,186	12,769,186	18	احتياطي قانوني
4,405,892	4,405,892	19	احتياطي اختياري
316,137	316,233		احتياطيات أخرى
622,479	582,692		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
1,066,022	1,645,567		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
2,973,725	1,728,014		أرباح مرحلة
50,426,031	49,721,893		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
64,506	63,870		الحصص غير المسيطرة
50,490,537	49,785,763		مجموع حقوق الملكية
107,291,701	105,299,961		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
1,514,947,223	1,433,807,907	25	حسابات نظامية خارج بيان المركز المالي المجمع

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

علي يوسف العوضي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

خالد سليمان العتي
رئيس مجلس الإدارة

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 مارس 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	إيضاح	
			الإيرادات :
2,262,257	578,789	20	صافي أرباح الاستثمارات
2,052,423	2,711,577	21	إيراد أتعاب وعمليات
189,953	201,806		إيرادات الفوائد
1,249,018	1,192,825		إيراد الإيجارات
1,274,020	1,028,878	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(23,630)	(783,559)	12	خسارة من بيع عقارات استثمارية
499,321	53,025		صافي مخصصات لم يعد لها ضرورة
480,327	9,751		إيرادات أخرى
<u>7,983,689</u>	<u>4,993,092</u>		
			المصاريف والأعباء الأخرى :
(1,523,571)	(1,389,223)	22	مصاريف عمومية وإدارية
(1,625,864)	(1,299,173)	27	مصاريف تمويل
(2,991,066)	-	7	خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
(270,130)	(95,235)		خسائر فروقات عملات أجنبية
<u>(6,410,631)</u>	<u>(2,783,631)</u>		
			ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي و ضريبة دعم
			العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1,573,058	2,209,461		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(1,643)	(7,691)		ضريبة دعم العمالة الوطنية
(17,752)	(9,096)		حصة الزكاة
(5,975)	(2,163)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(25,000)	(25,000)	23	ربح السنة
<u>1,522,688</u>	<u>2,165,511</u>		
			الخاص بـ :
1,523,273	2,166,147		مساهمي الشركة الأم
(585)	(636)		الحصص غير المسيطرة
<u>1,522,688</u>	<u>2,165,511</u>		ربح السنة
فلس	فلس		
<u>6.02</u>	<u>8.58</u>	24	ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 مارس 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	ربح السنة
1,522,688	2,165,511	
		صافي الدخل الشامل الآخر:
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
1,032,777	-	التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع
(881,494)	-	المعكوس نتيجة بيع موجودات مالية متاحة للبيع
1,936,959	-	المعكوس نتيجة الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
893	49,105	حصة من الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
52,603	(88,892)	فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
	978,902	بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
-	939,115	التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,141,738	3,104,626	صافي الدخل الشامل الآخر للسنة
3,664,426		مجموع الدخل الشامل للسنة
		الخاص بـ:
3,665,011	3,105,262	مساهمي الشركة الأم
(585)	(636)	الحصص غير المسيطرة
3,664,426	3,104,626	مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مغلقة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
 بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
 للسنة المنتهية في 31 مارس 2018
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم												
المجموع	الخصم غير المبيد	المجموع الجزئي	أرباح مرحلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	تبدلات ترجمة عملات أجنبية	إحتياطات أخرى	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	احتياطي	علاوة إمدار	أسهم خزائنة	رأس المال
47,811,633	65,091	47,746,542	2,715,513	(1,022,220)	568,983	-	4,405,892	12,764,186	3,046,592	(260,776)	25,528,372	
(36,598)	-	(36,598)	-	-	-	-	-	-	-	(36,598)	-	
316,137	-	316,137	-	-	-	316,137	-	-	-	-	-	
3,664,426	(585)	3,665,011	1,523,273	2,088,242	53,496	-	-	-	-	-	-	
(1,265,061)	-	(1,265,061)	(1,265,061)	-	-	-	-	-	-	-	-	
50,490,537	64,506	50,426,031	2,973,725	1,066,022	622,479	316,137	4,405,892	12,764,186	3,046,592	(297,374)	25,528,372	
(1,211,881)	-	(1,211,881)	(812,524)	(399,357)	-	-	-	-	-	-	-	
49,278,656	64,506	49,214,150	2,161,201	666,665	622,479	316,137	4,405,892	12,764,186	3,046,592	(297,374)	25,528,372	
(3,281)	-	(3,281)	-	-	-	-	-	-	-	(3,281)	-	
(1,331,409)	-	(1,331,409)	(1,331,409)	-	-	-	-	-	-	-	-	
96	-	96	-	-	-	96	-	-	-	-	-	
3,104,626	(636)	3,105,262	2,166,147	978,902	(39,787)	-	-	-	-	-	-	
(1,262,925)	-	(1,262,925)	(1,262,925)	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	(5,000)	-	-	-	-	5,000	-	-	-	
49,785,763	63,870	49,721,893	1,728,014	1,645,567	582,692	316,233	4,405,892	12,769,186	3,046,592	(300,655)	25,528,372	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

الرصيد كما في 31 مارس 2016
 شراء أسهم خزائنة
 أثر التغير في حقوق ملكية شركة زميلة
 أثر التغير في حقوق ملكية شركة زميلة
 توزيع أرباح نقدية (إيضاح 23)
 الرصيد كما في 31 مارس 2017
 التغير الانتقالي نتيجة تطبيق المبكر للمعدل
 المؤسسي للقرارات المالية رقم 9 في 1 أبريل
 2017 (الإيضاح (33أ)2)
 الرصيد المسجل كما في 1 أبريل 2017
 شراء أسهم خزائنة
 الخصمة المحولة إلى الأرباح المرحلة نتيجة لبيع
 موجودات مالية بقيمة العادلة من خلال الدخل
 الشامل الأخر
 أثر التغير في حقوق ملكية شركة زميلة
 مجموع (الخصمة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
 توزيعات أرباح نقدية (الإيضاح 23)
 المحول إلى الإجمالي القانوني
 الرصيد كما في 31 مارس 2018

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
 بيان التدفقات النقدية المجمع
 للسنة المنتهية في 31 مارس 2018
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي و ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1,573,058	2,209,461	تسويات:
(2,262,257)	(578,789)	صافي أرباح الاستثمارات
(189,953)	(201,806)	إيرادات الفوائد
(1,274,020)	(1,028,878)	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
23,630	783,559	خسارة من بيع عقارات استثمارية
(499,321)	(53,025)	صافي مخصصات لم يعد لها ضرورة
14,516	-	المشطوب من استثمارات في شركات تابعة غير مجمعة
(2,902)	(1,972)	ربح من بيع استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
1,625,864	1,299,173	مصاريف تمويل
2,991,066	-	خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
270,130	95,235	خسائر فروقات عملات أجنبية
2,269,811	2,522,958	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
38,929	(294,689)	مديون وأرصدة مدينة أخرى
(149,951)	(237,536)	قروض ممنوحة للغير
41,303	134,372	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
9,348	(537,492)	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
2,209,440	1,587,613	
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
		المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	3,209,586	المدفوع لشراء موجودات مالية متاحة للبيع
(186,734)	-	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
8,756,556	-	المدفوع لشراء استثمار في شركات زميلة
(242,705)	(432,189)	المحصل من تخفيض رأس المال في شركة زميلة
-	2,289,919	المحصل من بيع استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
25,000	29,400	المدفوع لشراء عقارات استثمارية
-	(6,500,000)	المحصل من بيع عقارات استثمارية
6,058,089	2,147,170	فوائد مستلمة
186,203	151,931	توزيعات أرباح مستلمة
1,429,409	1,256,610	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
16,025,818	2,152,427	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
		قروض
(11,859,627)	(15,186,240)	قروض من أطراف ذات صلة
-	14,000,000	توزيعات نقدية مدفوعة
(1,276,881)	(1,270,262)	مصاريف تمويل مدفوعة
(1,236,886)	(898,924)	المدفوع لشراء أسهم خزانة
(36,598)	(3,281)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(14,409,992)	(3,358,707)	صافي الزيادة في النقد في الصندوق ولدى البنوك
3,825,266	381,333	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
8,858,705	12,683,971	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة
12,683,971	13,065,304	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والانشطة الرئيسية

إن شركة مجموعة الأوراق المالية (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية (مقفلة) تأسست بموجب عقد تأسيس رقم 786 / جلد 2 بتاريخ 24 أكتوبر 1981 وأخر تعديلاته بتاريخ 22 يوليو 2015. إن العنوان المسجل للشركة الأم هو ص.ب. 26953 الصفاة ، 13130 دولة الكويت .

تتضمن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم ما يلي :

- شراء وبيع الأوراق المالية التي يجري تداولها في دولة الكويت وفي دول مجلس التعاون الخليجي.
- القيام بوظائف أمناء الاستثمار وإدارة الصناديق.
- إعداد الدراسات والبحوث.
- تقديم كافة الخدمات الاستثمارية والمالية .
- الحصول على قروض من السوق المالية ومنح القروض للغير والوساطة في عمليات الإقراض والاقتراض.
- إنشاء وإدارة محافظ عقارية للمعلاء بالكويت وخارجها.
- الإستثمار في العقارات .

إن الشركة الأم تخضع لإشراف هيئة أسواق المال وفقاً للقانون رقم 2010/7 لشركات الاستثمار وبنك الكويت المركزي للأنشطة التمويلية.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 25 يوليو 2016 على إلغاء إدراج أسهم الشركة الأم من بورصة الكويت وفقاً للمادة رقم 2-9 من قرار هيئة أسواق المال بشأن نظام إدراج أسهم الشركات المساهمة في بورصة الكويت. بتاريخ 11 ديسمبر 2016 ، وافقت هيئة أسواق المال على إلغاء إدراج أسهم الشركة الأم من بورصة الكويت إعتباراً من 15 يونيو 2017.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 30 مايو 2018 . إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 المعدل للاستخدام من قبل مؤسسات الخدمات المالية في دولة الكويت والتي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالحد الأدنى للمخصص العام . كما هو موضح في إيضاح 2 (أ-3) قامت المجموعة بالاعتماد المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 مع تاريخ التطبيق المبدي في 1 أبريل 2017. وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تدرج بقيمتها العادلة (2017): الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع).

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتفديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتفديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ر).

(1-أ) المعايير الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة ماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية اعتباراً من 1 يناير 2017:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، تتطلب من المنشأة تقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغييرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغييرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتغييرات الغير نقدية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) – الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

يبين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) أن المنشأة لا تحتاج إلى تزويد ملخص معلومات مالية للحصص في الشركات التابعة، الشركات الزميلة أو شركات المحاصة والمصنفة (أو متضمنة في مجموعة مستبعدة والمصنفة) بغرض البيع. إن التعديلات توضح أن ذلك هو الامتياز الوحيد من متطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) عن الحصص. إن التعديلات سارية المفعول من 1 يناير 2017 ويجب تطبيقها بأثر رجعي.

إن التعديلات المذكورة أعلاه لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

(2-أ) المعايير الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم عمل تطبيق مبكر لها من قبل المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الأنشاء
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء (مع مبدأ أساسي يستند إلى نموذج من خمس خطوات)، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى. كما توفر متطلباتها نموذجاً للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن المعيار سيحدد مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالطبيعة، المدى والتوقيت وكذلك أي عدم تأكد للإيرادات والتدفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء.

تتوقع إدارة المجموعة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 ضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة عندما يصبح إلزامياً، وتتوي استخدام طريقة الأثر الرجعي للتحويل حيث ستقوم المجموعة بالاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق المبني لهذا المعيار كتسوية على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة ولن ينتج عنها إعادة تعديل معلومات المقارنة.

ومع ذلك، وحيث أن الإدارة ما تزال في طور تحديد التأثير الكامل لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، إنه ليس من العملي تقديم تقديرات مالية معقولة حول الأثر حتى تقوم الإدارة بإكمال المراجعة التفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري المحاسبة للتأجير للمؤجرين ويتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإجراءات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيعترف المستأجر على التزام بسداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15) في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 باستخدام اما طريقة الأثر الرجعي الكامل أو طريقة الأثر الرجعي المعدل. لا تتوقع الإدارة أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة نتيجة لتطبيق هذا المعيار.

(3-أ) الاعتماد المبكر للمعايير الجديدة من قبل المجموعة

الاعتماد المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية

قامت المجموعة بالاعتماد المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية الصادرة في شهر يوليو 2014 بتاريخ التطبيق المبني في 1 أبريل 2017. تمثل المتطلبات في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تغييراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس. يؤدي المعيار الجديد إلى تغييرات جوهرياً في محاسبة الموجودات المالية وبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية. وفقاً للأحكام الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، لم يتم تعديل أرقام المقارنة في سنة التطبيق المبني.

فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمجموعة والناتجة عن اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

(1) تصنيف الموجودات و المطلوبات المالية

لتحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم جميع الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات على أساس مزيج من نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات وصفات التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

التحقق المبني والقياس

جميع المشتريات و المبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم اثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات والمبيعات العادية هي مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الإقتناء أو الإصدار.

تقييم نموذج أعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها على المستوى الذي يعكس بشكل أفضل كيفية إدارة مجموعة الموجودات المالية لتحقيق أهداف أعمالها وتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. أي ما إذا كان هدف المجموعة هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات فقط أو تحصيل كلاً من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أياً منهم قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال الموجودات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة على أساس كل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمع.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبني. يتم تحديد «الفائدة» على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الانتمائية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير التوقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط.

تصنيف وقياس فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية

اعتباراً من 1 أبريل 2017، قامت المجموعة بتصنيف كافة الموجودات المالية استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات والشروط التعاقدية للموجودات. تم استبدال فئات قياس المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 للموجودات المالية (القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المتاحة للبيع، المحتفظ بها حتى الاستحقاق، الفروض والذمم المدينة) بالفئات التالية:

- أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تظل المحاسبة عن المطلوبات المالية هي نفسها كما كانت إلى حد كبير في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 39، باستثناء معاملة الأرباح أو الخسائر الناشئة عن مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة والمتعلقة بالمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم عرض مثل هذه الحركات في الدخل الشامل الآخر ولاحقاً لا يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين:

- يحتفظ بالموجودات ضمن نموذج عمل إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية هي أن تستلم تدفقاتها النقدية في تواريخ محددة عن طريق دفعات من أصل المبلغ المستحق بالإضافة إلى الفوائد على أصل المبلغ المستحق القائم.

يتم قياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقوم المجموعة بتطبيق التصنيف الجديد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الخاص بأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند استيفاء الشرطين التاليين:

- عند الاحتفاظ بالصك ضمن نموذج أعمال يحقق أهدافه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تتفق مع اختبار مدفوعات المبلغ المستحق بالإضافة إلى الفوائد.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تدرج إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر. عند الاستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المترتبة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبني، يجوز للمجموعة اختيار تصنيف بعض استثماراتها كأدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف أدوات الملكية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض وغير محتفظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من تلك الأدوات إلى بيان الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات توزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر عندما يثبت حق المجموعة في استلام الدفعات. إن أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لتقديرات انخفاض القيمة. عند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المترتبة من التغير التراكمي في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية المحفوظ بها بغرض المتاجرة عند شرائها أو اقتنائها أساساً من أجل تحقيق أرباح في المدى القصير من خلال أنشطة التداول أو إذا كانت جزءاً من محفظة استثمارات مالية مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير. يتم تسجيل وقياس الموجودات المحفوظ بها بغرض المتاجرة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة أن تصنف بشكل غير قابل للإلغاء الأصل المالي الذي يلبي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة المحاسبة الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

يتم إثبات التغير في القيمة العادلة وإيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لشروط العقد أو حين يتم إثبات حق المجموعة في استلام الدفعات.

إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى التحقق المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

2) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة واستثمارات الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولكنه لا ينطبق على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يتم إدراج الخسائر الائتمانية بشكل مسبق عن وقت إدراجها ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة نقد في الصندوق و لدى البنوك ومدينون وأرصدة مدينة أخرى والقروض الممنوحة للغير وأدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يتم قياس مخصصات الخسائر على أي من الأسس التالية:

- خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً؛ وهذه هي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية، و
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة؛ وهذه هي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على نحو خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً:

- سندات الدين ذات المخاطر الائتمانية الضئيلة بتاريخ البيانات المالية، و
- سندات الدين الأخرى، الأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل (أي، مخاطر التعثر التي تحدث بعد العمر المتوقع للأداة المالية) التي لم تزيد بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي.

اختارت المجموعة قياس مخصصات الخسائر للذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة باستخدام الأسلوب المبسط.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأصل مالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة في اعتبارها المعلومات المعقولة والتي يمكن تقديم أدلة عليها وتعتبر ذات صلة ومتاحة دون تكاليف أو جهود كبيرة. وهذا يتضمن كلاً من المعلومات والتحليل الكمية والنوعية بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني المعلن والمعلومات الاستطلاعية. تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية لأصل مالي قد زادت بشكل جوهري إذا انقضت فترة استحقاقها بأكثر من 90 يوماً.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعثر في الحالات التالية:

- ألا يكون من المحتمل أن يدفع المقرض التزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة إلى اتخاذ إجراءات مثل تحقيق أوراق مالية (إن كان هناك أي منها محتفظ به)، أو
- انقضت فترة استحقاق الأصل المالي بأكثر من 90 يوماً.

إن أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة للمخاطر الائتمانية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز في النقد (بمعنى، الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلية للأصل المالي.

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية

بتاريخ كل بيانات مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية أم لا. يعتبر الأصل المالي قد انخفضت قيمته الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر لهم تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي.

عرض إنخفاض القيمة

- إن مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة يتم خصمها من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. إن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة يتم عرضها في بيان المركز المالي المجمع كما يلي:
- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
 - إن خسائر الانخفاض المتعلقة بالمدينون التجاريون و المدينون الآخرون يتم عرضها منفصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
 - ارتباطات القروض و عقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص؛
 - أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم اثبات مخصص الخسارة لها في بيان المركز المالي المجمع نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. و مع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة و تم اثباتها في احتياطي القيمة العادلة و يتم عرضها كمخصص.

شطب

يتم شطب المدينون و سندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية ما أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

تأثير نموذج الانخفاض في القيمة الجديد

حددت المجموعة أن تطبيق متطلبات الانخفاض في القيمة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ليس له تأثير مادي على البيانات المالية المجمع للمجموعة. و مع ذلك، ونتيجة للتطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9) ، قامت المجموعة بتسجيل مخصص إضافي للديون المشكوك في تحصيلها ناشئ بشكل رئيسي من الشركات الزميلة بمبلغ 481,304 دينار كويتي حيث تم الاعتراف به ضمن الأرباح المرحلة للمجموعة كتعديل انتقالي ناتج عن التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بتاريخ 1 أبريل 2017.

(3) المرحلة الانتقالية

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية والناجمة عن تطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بأثر رجعي، باستثناء ما هو مبين أدناه:

(أ) لم يتم تعديل أرقام المقارنة للفترة السابقة. تم تسجيل الفروق في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية والناجمة عن التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 أبريل 2017. وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المعروضة للسنة المنتهية في 31 مارس 2017 لا تعكس بشكل عام متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، وبالتالي لا تقارن بالمعلومات المقدمة في السنة المنتهية في 31 مارس 2017 بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

- (ب) تم إجراء عمليات التقييم التالية على أساس المعلومات والظروف القائمة في تاريخ التطبيق المبدئي.
- تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي من خلاله.
 - التصنيف وإلغاء التصنيفات السابقة لبعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية كمقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 - تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
 - في حالة ارتباط أداة الدين المالية بمخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، تفترض المجموعة عدم ارتفاع مخاطر الائتمان للأصل بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي للأصل.

تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

إن أثر هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في 1 أبريل 2017 هو نقص الأرباح المرحلة بمبلغ 812,524 دينار كويتي ونقص التغيرات التراكمية في القيمة العادلة بمبلغ 399,357 دينار كويتي على النحو التالي:

التغيرات التراكمية في القيمة العادلة (دينار كويتي)	أرباح مرحلة (دينار كويتي)	
1,066,022	2,973,725	رصيد الإقفال تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (31 مارس 2017)
(399,839)	400,381	أثر إعادة التصنيف وإعادة القياس
-	(798,515)	أدوات ملكية من متاحة للبيع إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
482	66,914	أدوات ملكية من متاحة للبيع إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
		تعديلات إعادة القياس ناتجة من شركات زميلة
		أثر الاعتراف بخسائر الأنتمان المتوقعة
		الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لموجودات مالية مدرجة
	(481,304)	بالتكلفة المضافة لشركات زميلة
		الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تاريخ التطبيق المبدئي في
666,665	2,161,201	1 أبريل 2017

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يوضح الجدول التسوية بين فئات القياس الأصلية و القيمة المدرجة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 و فئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 للموجودات و المطلوبات المالية للمجموعة كما في 1 أبريل 2017.

القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (دينار كويتي)	القيمة الدفترية الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (دينار كويتي)	إعادة التصنيف بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39	موجودات مالية تقد في الصندوق ولدى البنوك
12,683,971	12,683,971	التكلفة المضافة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	قروض و ذمم مدينة	
20,151	20,151	التكلفة المضافة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	قروض و ذمم مدينة	أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,196,503	1,196,503	التكلفة المضافة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	قروض و ذمم مدينة	مدينون و أرصدة مدينة أخرى
190,899	190,899	التكلفة المضافة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	قروض و ذمم مدينة	قروض ممنوحة للغير
1,668,039	1,668,039	موجودات مالية متاحة للبيع بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أدوات دين بالتكلفة المضافة	موجودات مالية متاحة للبيع محتفظ به حتى الاستحقاق	أدوات ملكية متاحة للبيع (أ)
27,098,714	29,044,524	موجودات مالية متاحة للبيع محتفظ به حتى الاستحقاق	موجودات مالية متاحة للبيع محتفظ به حتى الاستحقاق	أدوات ملكية متاحة للبيع (ب)
3,000,000	3,000,000			استثمار محتفظ به حتى الاستحقاق
45,858,277	47,804,087			مجموع الموجودات المالية
52,716,573	52,716,573	التكلفة المضافة	التكلفة المضافة	مطلوبات مالية
4,084,591	4,084,591	التكلفة المضافة	التكلفة المضافة	قروض داننون و أرصدة دائنة أخرى
56,801,164	56,801,164			مجموع المطلوبات المالية

(أ) تمثل أوراق حقوق الملكية هذه الاستثمارات التي تنوي المجموعة الاحتفاظ بها على المدى القصير لأغراض المتاجرة. وفقاً لما تم السماح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، قامت المجموعة بتصنيف تلك الاستثمارات بتاريخ التطبيق المبدئي على أنها تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ويتم إدراج الربح والخسارة المتعلقة بها ضمن الأرباح أو الخسائر.

(ب) تمثل أوراق حقوق الملكية هذه الاستثمارات التي تنوي المجموعة الاحتفاظ بها على المدى الطويل لأغراض استراتيجية. وفقاً لما تم السماح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، قامت المجموعة بتصنيف تلك الاستثمارات بتاريخ التطبيق المبدئي على أنها تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

بخلاف معيار المحاسبة الدولي رقم 39، عند استبعاد هذه الاستثمارات في حقوق الملكية، يتم إعادة تصنيف أي رصيد ضمن احتياطي الدخل الشامل الآخر الخاص بتلك الاستثمارات إلى الأرباح المرحلة و لا يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة.

مطابقة القيمة المدرجة بالدفاتر وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بالقيمة المدرجة بالدفاتر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يوضح الجدول التالي مطابقة القيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) والقيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) عند الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في 1 أبريل 2017.

القيمة الدفترية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما في 1 أبريل 2017	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) كما في 31 مارس 2017	
-	-	-	20,151	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
-	-	1,668,039	-	الرصيد الافتتاحي
<u>1,688,190</u>	<u>-</u>	<u>1,668,039</u>	<u>20,151</u>	من الموجودات المالية المتاحة للبيع
-	-	-	30,712,563	الرصيد الختامي
-	-	(1,668,039)	-	الموجودات المالية المتاحة للبيع
-	-	(29,044,524)	-	الرصيد الافتتاحي
<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(30,712,563)</u>	<u>30,712,563</u>	إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(30,712,563)</u>	<u>30,712,563</u>	الرصيد الختامي
-	-	-	-	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(798,515)	29,044,524	-	الرصيد الافتتاحي
<u>28,246,009</u>	<u>(798,515)</u>	<u>29,044,524</u>	<u>-</u>	من الموجودات المالية المتاحة للبيع
-	-	-	-	الرصيد الختامي

ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية	2017	2018	الأنشطة الرئيسية	دولة التأسيس	اسم الشركة التابعة
				المملكة العربية السعودية	شركة العنود الذهبية - ذ.م.م.
			عقارات	جزر الكايمن	شركة شمال أفريقيا للاستثمارات المحدودة
			استثمارات	الكويت	شركة مجموعة الأوراق الأولى لتحصيل أموال الغير ذ.م.م.
			لتحصيل أموال الغير	المغرب	شركة سكيورتي جروب موروكو
			صناعية	الكويت	- ش.م.م. ش.و.
			أغذية	الكويت	شركة العطايا العالمية الغذائية - ش.م.ك. (مقفلة)

إن الشركات التابعة (المستثمرين) هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم . وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم :

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها .
- قابلة للتعرض للخسارة ، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها .
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها .

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه . عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها ، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها .

تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك :

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين .
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة ، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى .
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى .

• أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين .

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقدان السيطرة، كعمالة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة .

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد في الصندوق ولدى البنوك والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدينون والقروض الممنوحة للغير والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات المالية المتاحة للبيع والقروض والقروض من أطراف ذات صلة والدائون.

الموجودات المالية والمطلوبات المالية - السياسة المطبقة حتى 31 مارس 2017

1) المدينون

يتم الإعراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الإعراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2) الاستثمارات المالية

التحقق المبدئي والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وقروض ومدينون واستثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي لها.

أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها .

يتم تبويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك ، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائها وإعداد تقارير داخلية عنها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موقفة أو استراتيجية استثمارية.

ب) قروض و ذمم مدينة

إن القروض والذمم المدينة ليست من مشتقات الموجودات المالية، ويوجد لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مدرجة في سوق نشط. تنشأ القروض والذمم المدينة عندما تقوم المجموعة بمنح الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين مع عدم وجود النية للمتاجرة في هذه الذمم.

ج) إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق

إن الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق ليست من مشتقات الموجودات المالية، كما أن لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها إستحقاق ثابت، ويوجد لدى إدارة المجموعة نية فعلية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الإستحقاق.

د) الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة - وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم إحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الأخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الإعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) في إحدى هاتين الحالتين:

- أ - عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،
- ب - عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي ، وذلك في الحالات التالية :
 - 1 - إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.
 - 2 - عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الإعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الإنخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي ، ويتم تحديد الإنخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية .

في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الإعترا ف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - تحول من الدخل الشامل الأخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لأدوات ملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

المطلوبات المالية

1- الدائنون
يمثل بند الدائنون الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين مبدئياً بالقيمة العادلة ونقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2- الإقتراض
يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة ، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

يتم إلغاء الإعترا ف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الإلتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء إعترا ف لأصل الإلتزام وإدراج الإلتزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د - الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها ، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الإستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الإستثمارات المصنفة كإستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الأخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الأخر لها. تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلتزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الإستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعترا ف بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الإستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمته. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة ، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة ، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية إستثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للإستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعترا ف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية ، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة . تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الإستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته . فإذا ما وجد ذلك الدليل ، تقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

هـ - العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات التامة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير المحتفظ بها باكتساب إيجارات أو زيادة القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية بالتكلفة والتي تتضمن سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة به مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي المقامة عليها العقارات الاستثمارية. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للمباني على مدى 20 سنة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما تستبعد أو تسحب نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إنهاء خدمة أو استبعاد العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عندما يحدث تغير في الاستخدام يدل عليه نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيرها تشغيلياً لطرف آخر. يتم التحويل من العقار الاستثماري فقط عندما يحدث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

و - انخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ز - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ح - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم إحتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ط - رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ي - أسهم الخزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها.

في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ك- معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ل- تحقق الإيراد

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع استثمارات و تقديم خدمات ضمن النشاط الإعتيادي للمجموعة. تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع.

1) أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

2) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في إستلام تلك الدفعات.

3) إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

4) أتعاب إدارة

يتم تحقق أتعاب الإدارة وفقاً للمبدأ النقدي.

5) الأتعاب وإيرادات العمولات

يتم تحقق إيرادات الأتعاب والعمولات والاستشارات عند تقديم الخدمة.

6) الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات ، عند إكتسابها ، على أساس نسبي زمني.

7) الإيرادات والمصروفات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات والمصروفات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

م- العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الأخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الأخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ن- تكاليف الإقتراض

إن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع ، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الإقتراض الموقت لقروض محددة والمستمرة خلال فترة عدم إستغلالها للمصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد. يتم إدراج كافة تكاليف الإقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الإقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من المجموعة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

س - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم الخسائر المتراكمة وحصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى حساب الاحتياطي القانوني .

ع - ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعدة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما.

ف - حصة الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعدة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما.

ص - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية مرجحاً.

ق - حسابات نظامية خارج بيان المركز المالي

لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن هذه البيانات المالية المجمعة ، بل يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

ر - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء و التقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1- تحقق الإيراد

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة

3- تصنيف الموجودات المالية - السياسة المطبقة اعتباراً من 1 أبريل 2017

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "أدوات دين بالتكلفة المطفأة". تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند شرائها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل. قد تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف أدوات الملكية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض وغير محتفظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كأدوات دين تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند استيفاء الشرطين التاليين:

- 1- عند الاحتفاظ بالصك ضمن نموذج أعمال يحقق أهدافه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- 2- الشروط التعاقدية للأصل المالي تتفق مع اختبار مدفوعات المبلغ المستحق بالإضافة إلى الفوائد.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كأدوات دين بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين:
1- يحتفظ بالموجودات ضمن نموذج عمل إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
2- الشروط التعاقدية للموجودات المالية هي أن تستلم تدفقاتها النقدية في تواريخ محددة عن طريق دفعت من أصل المبلغ المستحق بالإضافة إلى الفوائد على أصل المبلغ المستحق القانم.

4- تصنيف الموجودات المالية - السياسة المطبقة حتى 31 مارس 2017
عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع" أو "محتفظ به حتى الإستحقاق". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق، عندما يكون لدى المجموعة نية إيجابية ومقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع".

5- انخفاض قيمة الموجودات المالية - السياسة المطبقة اعتباراً من 1 أبريل 2017
تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبني وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

اختارت المجموعة قياس مخصصات الخسائر للمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة باستخدام الأسلوب المبسط. قامت المجموعة بأخذ مخصص يستند على خبرة خسارة الائتمان التاريخية للمجموعة، والتي تم تعديلها بناءً على عوامل مستقبلية خاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

6- انخفاض قيمة الموجودات المالية - السياسة المطبقة حتى 31 مارس 2017
تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد انخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع، والذي يتطلب آراء هامة. ولإتخاذ هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

7- تصنيف الأراضي
عند إقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناءً على أغراض الإدارة في إستخدام هذه الأراضي:

(1) عقارات قيد التطوير:
عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

(2) أعمال تحت التنفيذ:
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو إستخدامها في المستقبل فإن كلاً من الأراضي والإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(3) عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة:
عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

(4) عقارات استثمارية:
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الإحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

التقديرات والافتراضات:
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة
تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

3- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحثاً من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

3- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تتمثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أوراق مالية مسعرة محتفظ بها من قبل المجموعة بصورة رئيسية لغرض المتاجرة ولتحقيق أرباح قصيرة الأجل. كما في 1 أبريل 2017، ونتيجة للتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، قامت المجموعة بإعادة تصنيف موجودات مالية بقيمة دفترية تبلغ 1,668,039 دينار كويتي من الموجودات المالية المتاحة للبيع (إيضاح 7).

تم الإفصاح عن أسس التقييم الخاصة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في (إيضاح 30).

4- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2017	2018	
2,847,628	3,008,661	إيرادات مستحقة
508,331	596,314	مستحق من أطراف ذات صلة (إيضاح 27)
144,108	394,108	دفعة مقدمة لإقتناء استثمارات
52,597	54,472	توزيعات أرباح وفوائد مستحقة
726,457	412,946	أرصدة مدينة أخرى
4,279,121	4,466,501	
(3,082,618)	(3,038,804)	يخصم : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (أ)
1,196,503	1,427,697	

(أ) إن حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي :

2017	2018	
3,260,247	3,082,618	الرصيد في بداية السنة
-	1,878	المحمل خلال السنة
(177,629)	(45,692)	المعكوس خلال السنة
3,082,618	3,038,804	الرصيد في نهاية السنة

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة، قامت المجموعة بتحصيل مبلغ 596,314 من أطراف ذات صلة.

5- قروض ممنوحة للغير

2017	2018	
192,827	57,098	قرض ممنوح لشركة زميلة
(1,928)	(571)	مخصص مقابل القرض
190,899	56,527	

إن القرض ممنوح بدون فائدة ويستحق في 4 ديسمبر 2018 .

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض الممنوحة للغير تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة، بالإضافة لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم اقتطاع 1% كحد أدنى من المخصص العام على التسهيلات النقدية الائتمانية الغير خاضعة لمخصص محدد بعد خصم بعض فئات الضمانات.

6- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2017	2018	
-	16,438,003	أوراق مالية مسعرة
-	8,246,455	أوراق مالية غير مسعرة
-	24,684,458	

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أوراق حقوق ملكية غير محتفظ بها بغرض المتاجرة والتي إتخذت المجموعة من أجلها قراراً غير قابل للإلغاء عند التحقق المبدئي للاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بخلاف إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر حيث أنها استثمارات استراتيجية وتعتبر المجموعة إن هذا التصنيف أكثر ملاءمة. كما في 1 أبريل 2017، ونتيجة للتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، قامت المجموعة بإعادة تصنيف موجودات مالية بقيمة دفترية تبلغ 29,044,524 دينار كويتي من الموجودات المالية المتاحة للبيع (إيضاح 7).

تم رهن أسهم مسعرة بقيمة دفترية تبلغ 16,433,064 دينار كويتي كضمان مقابل قرض ممنوح من بنك محلي (إيضاح 13).

تم الإفصاح عن أسس التقييم الخاصة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في (إيضاح 30).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالعملة التالية :

2017	2018	
-	20,133,656	دينار كويتي
-	4,483,682	دولار أمريكي
-	67,120	ريال سعودي
-	24,684,458	

7- موجودات مالية متاحة للبيع

2017	2018	
20,511,632	-	أوراق مالية مسعرة
10,200,931	-	أوراق مالية غير مسعرة
30,712,563	-	

كما في 1 أبريل 2017، ونتيجة للتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، قامت المجموعة بإعادة تصنيف موجوداتها المالية المتاحة للبيع كالتالي:

(أ) إعادة تصنيف موجودات مالية متاحة للبيع بقيمة دفترية تبلغ 1,668,039 إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 3).

(ب) إعادة تصنيف موجودات مالية متاحة للبيع بقيمة دفترية تبلغ 29,044,524 إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 6).

كما في 31 مارس 2017، إن أوراق مالية غير مسعرة بمبلغ 7,665,626 دينار كويتي مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بطبيعة تدفقاتها النقدية المستقبلية وعدم وجود طرق أخرى مناسبة للتوصل إلى قيمتها العادلة بصورة موثوق بها . لا يوجد سوق نشط لتلك الموجودات المالية وتنوي المجموعة الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

كما في 31 مارس 2017، إن أوراق مالية مسعرة بقيمة دفترية تبلغ 14,306,980 دينار كويتي مرهونة لصالح بنك محلي مقابل قرض (إيضاح 13) .

تم الاعتراف بخسائر إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع للسنة المنتهية في 31 مارس 2017 بمبلغ 2,991,066 دينار كويتي.

كما في 31 مارس 2017، إن الموجودات المالية المتاحة للبيع مقومة بالعملة التالية :

2017	2018	
24,850,209	-	الدينار الكويتي
5,617,735	-	الدولار الأمريكي
244,619	-	الريال السعودي
30,712,563	-	

8- استثمار في شركات زميلة

2017	2018	نسبة الملكية		بلد التأسيس	الشركة الزميلة
		2017	2018		
15,674,040	15,983,186	%50	%50	الكويت	الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية - ش.م.ك. (مقفلة)
5,884,803	6,048,941	%24	%24	السعودية	شركة المدار الذهبية - ذ.م.م
4,282,753	2,631,608	%33.70	%33.70	الكويت	شركة المستقبل للإتصالات - ش.م.ك.ع.
1,583,761	1,577,783	%20	%20	الكويت	شركة الجزيرة للتنمية العقارية - ش.م.ك. (مقفلة)
786,246	807,488	%22.52	%22.52	المغرب	شركة الفا أبلنتيك للصحراء المغربية
772,061	183,051	%40.72	%40.72	الكويت	الشركة الكويتية القطرية للتطوير العقاري - ش.م.ك. (مقفلة)
6,230	6,230	%44.15	%44.15	جزرالعنقاء البريطانية	ميناء الكريز المحدودة
<u>28,989,894</u>	<u>27,238,287</u>				

أ- إن الحركة خلال السنة كما يلي :

2017	2018	
28,003,585	28,989,894	الرصيد في بداية السنة
-	(413,908)	التعديل الانتقالي نتيجة للتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في 1 أبريل 2017
28,003,585	28,575,986	الرصيد المعدل في 1 أبريل 2017
465,150	432,189	إضافات
58,108	-	المحول من المدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	(2,289,919)	تخفيض رأس المال لشركة زميلة
316,137	96	أثر التغير في حقوق ملكية شركة زميلة
1,274,020	1,028,878	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
893	49,105	حصة من الدخل الشامل الأخر
(1,108,938)	(610,846)	توزيعات أرباح نقدية مستلمة
(19,061)	52,798	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
<u>28,989,894</u>	<u>27,238,287</u>	الرصيد في نهاية السنة

9- استثمار في شركات تابعة غير مجمعة

2017	2018	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية	بلد التأسيس	الشركة التابعة
7,425	7,425	إستشارات	%99	الكويت	شركة مجموعة الأوراق المالية للاستشارات الاقتصادية - ذ.م.م.
247,500	247,500	إستشارات	%99	الكويت	شركة مجموعة الأوراق المالية للاستشارات الميكانيكية - ذ.م.م.
7,421	-	إستشارات	%99	الكويت	شركة مجموعة الأوراق المالية للاستشارات الإدارية - ذ.م.م. (أ)
8,000	8,000	عقارات	%50	قطر	شركة المجموعة الخاصة للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م.
59,400	59,400	عقارات	%99	الكويت	شركة المكاتب الجاهزة العقارية - ذ.م.م.
59,400	59,400	عقارات	%99	الكويت	شركة الجدادية العقارية - ذ.م.م.
59,400	59,400	عقارات	%99	الكويت	شركة الراحة العقارية - ذ.م.م.
59,400	59,400	عقارات	%99	الكويت	شركة الصامتة العقارية - ذ.م.م.
80,000	80,000	عقارات	%99	الكويت	شركة مسجان الكويت العقارية - ذ.م.م.
80,000	80,000	عقارات	%99	الكويت	شركة أوارا العقارية - ذ.م.م.
80,000	80,000	عقارات	%99	الكويت	شركة الليوان الكويتية العقارية - ذ.م.م.
80,000	80,000	عقارات	%99	الكويت	شركة الياح العقارية - ذ.م.م.
6,000	-	عقارات	%99	الكويت	شركة البحوث الوطنية للتجارة العامة - ذ.م.م. (أ)
833,946	820,525				

(أ) خلال السنة، قامت المجموعة ببيع حصة ملكيتها في تلك الشركات التابعة محققة ربح بقيمة 1,972 دينار كويتي.

(ب) لم تقم المجموعة بتجميع تلك الشركات التابعة، وذلك لعدم ماديها للبيانات المالية المجمعة المرفقة.

10- أدوات دين بالتكلفة المطفأة

إن أدوات الدين بالتكلفة المطفأة بمبلغ 3,000,000 دينار كويتي تتمثل في الاستثمار في سند دين مساند بفائدة متغيرة مصدر من بنك محلي والذي يحمل فائدة سنوية بمعدل 3.9% فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي. كما في 1 أبريل 2017، ونتيجة للتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثمار بمبلغ 3,000,000 دينار كويتي من استثمار محتفظ به حتى الاستحقاق (إيضاح رقم 11).

إن أدوات الدين بالتكلفة المطفأة تستحق في 27 ديسمبر 2022.

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة بتاريخ 24 أبريل 2018، قرر البنك المحلي (الجهة المصدرة للسندات) عمل إسترداد للرصيد المتبقي من السندات القائمة وذلك عن طريق ممارسة إسترداد كلي للسندات القائمة بقيمتها الاسمية إضافة إلى الفائدة المستحقة.

11- استثمار محتفظ به حتى الاستحقاق

كما في 1 أبريل 2017، ونتيجة للتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثمارها المحتفظ به حتى الاستحقاق بمبلغ 3,000,000 دينار كويتي إلى فئة أدوات دين بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم 10).

كما في 31 مارس 2017، إن الاستثمار المحتفظ به حتى الاستحقاق بمبلغ 3,000,000 دينار كويتي يتمثل في الاستثمار في سند دين مساند بفائدة متغيرة مصدر من بنك محلي والذي يحمل فائدة سنوية بمعدل 3.9% فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ويستحق في 27 ديسمبر 2022.

12- عقارات استثمارية

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2017	2018	
35,662,852	29,663,774	الرصيد في بداية السنة
-	6,500,000	إضافات (إيضاح 27)
(6,081,719)	(2,930,729)	إستبعادات (ج)
82,641	(141,786)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
29,663,774	33,091,259	الرصيد في نهاية السنة

(أ) قامت إدارة الشركة الأم بالإلتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

(ب) كما في 31 مارس 2018، بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية 40,988,680 دينار كويتي (2017: 33,289,666 دينار كويتي) بناءً على أقل تقييمين تما من قبل مقيمين مستقلين. في تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية تم استخدام طريقة التكلفة، طريقة رسملة الدخل و طريقة مبيعات السوق المقارنة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وإستخدام العقارات الاستثمارية. إن قياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية تم تصنيفها كمستوى ثالث للقيمة العادلة وذلك بناءً على مدخلات أسس التقييم التي تم إستخدامها.

(ج) خلال السنة قامت المجموعة ببيع عقارات استثمارية بقيمة دفترية 2,930,729 دينار كويتي بمبلغ 2,147,170 محققة خسارة بقيمة 783,559 دينار كويتي.

13- قروض

تتمثل في قروض دوارة تحمل معدل فائدة سنوي يتراوح من 2.75% إلى 3.75% (2017: يتراوح من 2.75% إلى 3.75%). إن قرض بمبلغ 15,815,000 دينار كويتي مضمون بأوراق مالية مسعرة مصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 6) (2017: مضمون بأوراق مالية مسعرة مصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 7)) والقرض الآخر مضمون بسندات إذنية. إن القروض بمبلغ 15,815,000 دينار كويتي و 21,715,333 دينار كويتي مستحقة للسداد بتاريخ 15 مارس 2020 وبتاريخ 15 مايو 2018 على التوالي.

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة بتاريخ 7 مايو 2018، قامت الشركة الأم بتوقيع إتفاقية مع بنك محلي وذلك لإعادة جدولة القروض الدوارة القائمة بمبلغ 15,815,000 دينار كويتي و 21,715,333 دينار كويتي ليتم إستحقاقهم للسداد في 15 مايو 2020.

14- قروض من أطراف ذات صلة

تتمثل في قروض تم الحصول عليها من مساهم تحمل فائدة سنوية بمعدل 2.5% فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي وتستحق للسداد في 15 يناير 2020.

15- دائون وأرصدة دائنة أخرى

2017	2018	
1,319,454	1,198,890	مصاريف مستحقة
311,968	304,858	توزيعات أرباح مستحقة
723,058	802,068	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
1,030,135	1,098,684	مستحق إلى أطراف ذات صلة (إيضاح 27)
699,976	579,365	أرصدة دائنة أخرى
4,084,591	3,983,865	

16- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 255,283,718 سهم (2017: 255,283,718 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم، وجميع الأسهم نقدية.

17- أسهم خزانة

2017	2018	
2,663,123	2,697,482	عدد أسهم الخزانة
1.04%	1.06%	نسبة الملكية
252,997	269,748	القيمة السوقية (دينار كويتي)
297,374	300,655	التكلفة (دينار كويتي)

قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من الأرباح المرحلية بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في 31 مارس 2018. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة إحتفاظ الشركة الأم بأسهم الخزانة. إن أسهم الخزانة غير مرهونة.

18- إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الإحتياطي القانوني، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز رصيد الإحتياطي 50% من رأس المال، إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في بعض الحالات المنصوص عليها في القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. قامت إدارة الشركة الأم بتحويل مبلغ 5,000 دينار كويتي إلى حساب الإحتياطي القانوني حتى يتجاوز 50% من رأس المال. إن هذا التحويل خاضع لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

19- إحتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الإحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية السنوية للمساهمين بناءً على إقتراح مجلس الإدارة. وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 6 أبريل 2004 على إيقاف التحويل إلى حساب الإحتياطي الاختياري وإبقائه على رصيد 31 ديسمبر 2002.

20- صافي أرباح الاستثمارات

2017	2018	
(1,449)	(71,177)	خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,940	4,201	أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,941,295	-	أرباح محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
320,471	645,765	توزيعات أرباح نقدية
2,262,257	578,789	

21- إيرادات أتعاب وعمولات

2017	2018	
1,440,450	1,078,596	أتعاب إدارة محافظ استثمارية
591,293	1,631,178	أتعاب استشارية
19,680	1,803	عمولات
<u>2,052,423</u>	<u>2,711,577</u>	

22- مصاريف عمومية وإدارية

2017	2018	
1,101,183	1,025,739	تكاليف موظفين
70,890	74,864	أتعاب إدارية واستشارية
58,170	49,675	أتعاب مهنية
293,328	238,945	مصاريف أخرى
<u>1,523,571</u>	<u>1,389,223</u>	

23- توزيعات الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اقترح مجلس الإدارة في إجتماعه المنعقد بتاريخ 30 مايو 2018، عدم توزيع أرباح نقدية، كما اقترح توزيع مكافأة لإعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 25,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018، إن تلك الإقتراحات تخضع لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

كما اقترح مجلس الإدارة أيضاً تخفيض رأس مال الشركة الأم بنسبة 5.9% بمبلغ 1,528,372 دينار كويتي ليصبح 24,000,000 دينار كويتي وتوزيع هذا التخفيض على مساهمي الشركة الأم. إن هذا الإقتراح خاضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العامة غير العادية.

وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 24 يوليو 2017 على توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس لكل سهم بمبلغ 1,262,925 دينار كويتي، كما وافقت على توزيع مكافأة لإعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 25,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017.

وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 25 يوليو 2016 على توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس لكل سهم بمبلغ 1,265,061 دينار كويتي، كما وافقت على عدم توزيع مكافأة لإعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016.

24- ربحية السهم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. يتم احتساب ربحية السهم بقسمة صافي ربح السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة:

2017	2018	
<u>1,523,273</u>	<u>2,166,147</u>	ربح السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
سهم	سهم	
255,283,718	255,283,718	عدد الأسهم في بداية السنة
(2,335,893)	(2,693,480)	ناقصاً : المتوسط المرجح لأسهم الخزنة
<u>252,947,825</u>	<u>252,590,238</u>	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
<u>6.02</u>	<u>8.58</u>	ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم

25- حسابات نظامية خارج بيان المركز المالي المجموع

تقوم الشركة الأم بإدارة محافظ استثمارية للغير بمبلغ 1,433,807,907 دينار كويتي كما في 31 مارس 2018 (2017) : 1,514,947,223 دينار كويتي) مقابل أتعاب إدارة. إن المحافظ الاستثمارية مسجلة باسم المجموعة وغير متضمنة في البيانات المالية المجمعة المرفقة.

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 مارس 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

26- مبيعات التوزيع القطعي

إن المجموعة مسجلة إلى أقسام تشغيلية لإدارة استثمارية مختلفة. بناء على التقرير الداخلي المقدم إلى مكتب القرارات التشغيلية الرئيسي :
- مبيعات استثمارية : تتمثل في الاستمرار المباشر للمساهج المجموعة في الأوراق المالية ، المحافظ والمستطع.
- خدمات إدارة الأصول : تتمثل في اتفج إدارة محافظ الفبر والتفج إدارة محافظت .
- مبيعات أقراض : تتمثل في أقراض الفبر والوساطة في عملية الإقراض والإقراض .
- مبيعات عقارية : تتمثل في الاستثمار في عقارات وإدارة محافظ عقارية .

2017						2018								
المجموع	مبيعات عقارية	مبيعات أقراض	خدمات إدارة الأصول	مبيعات استثمارية	المجموع	مبيعات عقارية	مبيعات أقراض	خدمات إدارة الأصول	مبيعات استثمارية	المجموع	مبيعات عقارية	مبيعات أقراض	خدمات إدارة الأصول	مبيعات استثمارية
5,753,651	1,249,018	-	2,052,423	2,452,210	4,684,997	1,192,825	-	2,714,577	780,595	4,684,997	1,192,825	-	2,714,577	780,595
(1,718,803)	(92,939)	-	-	(1,625,864)	(1,350,132)	(50,959)	-	-	(1,299,173)	(1,350,132)	(50,959)	-	-	(1,299,173)
(1,430,632)	-	-	-	-	(1,338,264)	-	-	-	-	(1,338,264)	-	-	-	-
2,604,216	-	-	-	-	1,996,601	-	-	-	-	1,996,601	-	-	-	-
1,274,020	-	-	-	-	1,028,878	-	-	-	-	1,028,878	-	-	-	-
(23,630)	-	-	-	-	(783,559)	-	-	-	-	(783,559)	-	-	-	-
499,321	-	-	-	-	53,025	-	-	-	-	53,025	-	-	-	-
480,327	-	-	-	-	9,751	-	-	-	-	9,751	-	-	-	-
(2,991,066)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(270,130)	-	-	-	-	(95,235)	-	-	-	-	(95,235)	-	-	-	-
(1,643)	-	-	-	-	(7,691)	-	-	-	-	(7,691)	-	-	-	-
(17,752)	-	-	-	-	(9,096)	-	-	-	-	(9,096)	-	-	-	-
(5,975)	-	-	-	-	(2,163)	-	-	-	-	(2,163)	-	-	-	-
(25,000)	-	-	-	-	(25,000)	-	-	-	-	(25,000)	-	-	-	-
1,522,688	-	-	-	-	2,165,511	-	-	-	-	2,165,511	-	-	-	-
76,360,258	29,663,774	190,899	88,901	46,416,684	75,848,298	33,091,259	56,527	34,846	42,665,666	75,848,298	33,091,259	56,527	34,846	42,665,666
28,989,894	-	-	-	-	27,238,287	-	-	-	-	27,238,287	-	-	-	-
833,946	-	-	-	-	820,525	-	-	-	-	820,525	-	-	-	-
1,107,603	-	-	-	-	1,392,851	-	-	-	-	1,392,851	-	-	-	-
107,291,701	-	-	-	-	105,299,961	-	-	-	-	105,299,961	-	-	-	-
52,716,573	-	-	-	52,716,573	51,530,333	-	-	-	51,530,333	51,530,333	-	-	-	51,530,333
4,084,591	-	-	-	-	3,983,865	-	-	-	-	3,983,865	-	-	-	-
56,801,164	-	-	-	-	55,514,198	-	-	-	-	55,514,198	-	-	-	-

مبيعات أخرى

موجودات القاطعات

استمر في شركات زمنية

استمر في شركات تابعة غير مجمعة

موجودات غير موزعة

مجموع الموجودات

مطاريق القاطعات

مطاريق غير موزعة

مجموع المطاريق

27 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة والتي تخص التمويل وخدمات أخرى ذات علاقة. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة أخرى هي كما يلي:

2017	2018	
		(1) بيان المركز المالي المجمع
11,357,247	11,876,510	نقد لدى البنوك
508,331	596,314	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
190,899	56,527	قروض ممنوحة للغير
52,716,573	37,530,333	قروض
-	14,000,000	قروض من أطراف ذات صلة
1,030,135	1,098,684	داننون وأرصدة دائنة أخرى
		(2) بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
267	166	إيراد الفوائد
(1,625,864)	(1,299,173)	مصارييف تمويل
		(3) مزايا أفراد الإدارة العليا
328,609	333,452	مزايا قصيرة الأجل
24,141	24,063	مزايا مكافأة نهاية الخدمة

خلال السنة، قامت المجموعة بشراء عقار استثماري بمبلغ 6,500,000 دينار كويتي من طرف ذو صلة (إيضاح 12).

إن معاملات الأطراف ذات الصلة خاضعة لموافقة مساهمي الشركة الأم في الجمعية العمومية السنوية.

28 - إرتباطات رأسمالية والتزامات محتملة

2017	2018	
13,796	-	إرتباطات رأسمالية

29 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدينين والقروض الممنوحة للغير والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والموجودات المالية المتاحة للبيع والقروض و القروض من أطراف ذات صلة والداننون ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الأخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدينون والقروض الممنوحة للغير. إن النقد لدى البنوك للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة. كما يتم إثبات رصيد المدينين والقروض الممنوحة للغير بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والمدينين والقروض الممنوحة للغير واستثمار محتفظ به حتى الاستحقاق.

(1) أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيرات ائتمانية

2017	2018	
12,683,971	13,065,304	نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,196,503	1,427,697	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
190,899	56,527	قروض ممنوحة للغير
-	3,000,000	أدوات دين بالتكلفة المطفأة
3,000,000	-	استثمار محتفظ به حتى الاستحقاق
17,071,373	17,549,528	

(2) التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات

2017		2018		
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
55,816,027	69,122,459	54,718,939	72,278,657	دولة الكويت
-	6,230	-	6,230	أوروبا
15,954	786,423	17,014	807,488	أفريقيا
969,183	37,376,589	778,245	32,207,586	آسيا
<u>56,801,164</u>	<u>107,291,701</u>	<u>55,514,198</u>	<u>105,299,961</u>	

ب- مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة المجموعة صعوبة في توفير الأموال لمقابلة الالتزام المتعلقة بالأدوات المالية. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية والاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع.

(1) عملية إدارة مخاطر السيولة

- إن عملية إدارة السيولة لدى المجموعة، كما هي مطبقة في المجموعة تشمل على:
- التمويل اليومي، عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من مواجهة المتطلبات.
 - الاحتفاظ بالمحافظ المالية ذات الموجودات السوقية العالية القابلة للتسييل السريع كضمان يغطي أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية.
 - مراقبة نسب السيولة في المركز المالي تجاه المتطلبات الداخلية والتنظيمية.
 - إدارة التركيز والمستوى لاستحقاق الديون.

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مفصلة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية
31 مارس 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إن جدول استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة كما في 31 مارس كما يلي:

	2018	حتى شهر	من 3 - 12 شهر	من 5 سنوات إلى سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
المطلوبات						
نقد في الصندوق وادنى البنك	13,065,304	-	-	-	-	13,065,304
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	1,915,904	-	1,218,320	-	-	1,915,904
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	84,877	-	56,527	-	-	56,527
فروض متوقعة للغير	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى	16,438,003	-	-	8,246,455	-	24,684,458
استثمار في شركات زمنية	-	-	-	27,238,287	-	27,238,287
استثمار في شركات تابعة غير مجموعة	-	-	-	820,525	-	820,525
أدوات تيون بالقيمة العادلة	3,000,000	-	-	-	-	3,000,000
عقارات استثمارية	-	-	-	23,322,181	9,769,078	33,091,259
	34,504,088	124,500	1,274,847	59,627,448	9,769,078	105,299,961
المطلوبات						
فروض	-	-	-	37,530,333	-	37,530,333
فروض من اهل ذات صلة	400,249	-	-	14,000,000	-	14,000,000
دائنين وأرصدة دائنة أخرى	400,249	-	-	3,182,216	-	3,983,865
	800,498	401,400	-	54,712,549	-	55,514,198
الموجودات						
نقد في الصندوق وادنى البنك	12,683,971	-	-	-	-	12,683,971
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	20,151	-	1,196,503	-	-	1,996,503
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	-	190,899	-	-	190,899
فروض متوقعة للغير	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية متاحة للبيع	20,511,632	-	-	10,200,931	-	30,712,563
استثمار في شركات زمنية	-	-	-	22,318,845	-	22,318,845
استثمار في شركات تابعة غير مجموعة	-	-	-	833,946	-	833,946
استثمار محتفظ به حتى الاستحقاق	-	-	-	3,000,000	-	3,000,000
عقارات استثمارية	33,215,754	-	1,387,402	19,752,909	9,910,865	29,563,774
	700,867	330,600	1,96,948	52,716,573	2,856,176	52,716,573
المطلوبات						
فروض	700,867	-	-	-	-	4,084,591
دائنين وأرصدة دائنة أخرى	700,867	330,600	1,96,948	52,716,573	2,856,176	56,801,164

ج - مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة ، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية ، كما هو موضح أدناه :

(1) مخاطر سعر الفائدة:

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة . إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية يشار إليها إذا تم إدراجها في الإيضاحات المتعلقة بها .

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة ، مع ثبات المتغيرات الأخرى ، على بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة للمجموعة من (خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقراض) .

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد في 31 مارس (دينار كويتي)	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	السنة
			2018
187,652 ±	37,530,333	50 ± نقطة أساس	قروض
70,000 ±	14,000,000	50 ± نقطة أساس	قروض من أطراف ذات صلة
			2017
263,583 ±	52,716,573	50 ± نقطة أساس	قروض

(2) مخاطر العملات الأجنبية:

تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي . ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال إستخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي .

يظهر البيان التالي حساسية التغير المحتمل المعقول في سعر صرف العملة بين العملات الأخرى والدينار الكويتي .

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	التغير في سعر صرف العملة	العملة
		2018
2,891 ±	5 ± %	الدولار الأمريكي
162 ±	5 ± %	الريال القطري
(37,593) ±	5 ± %	الريال السعودي
57,952 ±	5 ± %	الدينار التونسي
39 ±	5 ± %	اليورو
237 ±	5 ± %	الدرهم المغربي
		2017
9,916 ±	5 ± %	الدولار الأمريكي
165 ±	5 ± %	الريال القطري
7 ±	5 ± %	الجنيه الاسترليني
(39,890) ±	5 ± %	الريال السعودي
62,328 ±	5 ± %	الدينار التونسي
46 ±	5 ± %	اليورو
226 ±	5 ± %	الدرهم المغربي

(3) مخاطر أسعار أدوات الملكية :

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد ، تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنوع استثماراتها من حيث التوزيع الجغرافي وتركيز القطاع التشغيلي. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ناشئ عن استثمار المجموعة في استثمارات حقوق الملكية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (2017): استثمار حقوق الملكية و المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ومتاحة للبيع).

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في 31 مارس :

الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	التغير في سعر أدوات الملكية %	مؤشرات السوق
821,900 +	95,795 ±	± 5%	2018 بورصة الكويت
1,025,582 ±	1,008 ±	± 5%	2017 بورصة الكويت

30- قياس القيمة العادلة
تقوم المجموعة بقياس موجوداتها المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (2017): الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع) بقيمتها العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ المستلم من بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:
• من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
• من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
المستوى الثاني: المدخلات غير المسعرة المتضمنة في المستوى الأول والتي تم معاينتها للموجودات والمطلوبات سواء بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار).
المستوى الثالث: المدخلات للموجودات والمطلوبات والتي لم تعتمد علي معاينتها من خلال السوق (مدخلات غير معاينة).

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 مارس:

المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	2018
1,915,904	-	1,915,904	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
24,684,458	8,246,455	16,438,003	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
<u>26,600,362</u>	<u>8,246,455</u>	<u>18,353,907</u>	المجموع
المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	2017
20,151	-	20,151	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
23,046,937	2,535,305	20,511,632	موجودات مالية متاحة للبيع
<u>23,067,088</u>	<u>2,535,305</u>	<u>20,531,783</u>	المجموع

كما في 31 مارس ، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها العادلة. لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة للنقد في الصندوق ولدى البنوك، والمديون والقروض الممنوحة للغير والقروض و القروض من أطراف ذات صلة والدائون تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية المجمع على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

31 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية. وللحفاظة على أو تعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الدين مقسوماً على الموارد المالية. يتم إحتساب صافي الدين كإجمالي الإقتراض ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم إحتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر رأس المال يتكون إجمالي الموارد المالية مما يلي :

2017	2018	
52,716,573	37,530,333	قروض
-	14,000,000	قروض من أطراف ذات صلة
(12,683,971)	(13,065,304)	يخصم : نقد في الصندوق ولدى البنوك
40,032,602	38,465,029	صافي الديون
50,490,537	49,785,763	مجموع حقوق الملكية
90,523,139	88,250,792	إجمالي الموارد المالية
%44.22	%43.59	نسبة الدين إلى رأس المال المعدل